

لقد أحرز العرب نصراً على المدى القريب ، لكن النتيجة النهائية ، وتعتبر نصراً لإسرائيل على المدى البعيد ، هي أن قضية فلسطين ، كبنء مستقل ، قد طويت من جدول الأعمال ، منذ الدورة السابعة ١٩٥٢ حتى نهاية الدورة ٢٨ في كانون الأول ١٩٧٢ ، وحل محلها تقرير مدير وكالة الأونروا . ثم أضيف بند جديد ، في عام ١٩٥٦ ، يتعلق بقوات الطوارئ ، ويبدأ آخر في ١٩٦٧ حول الوضع في الشرق الأوسط (٤٩) .

أما في مجلس الأمن ، فكانت تدرج حتى سنة ١٩٦٧ تحت بند « قضية فلسطين » كافة القضايا والشكاوى المتعلقة بها . ولكن عندما اجتمع مجلس الأمن في ٢٢ أيار ١٩٦٧ ، للنظر في الصراع العربي - الإسرائيلي ، لم تدرج ، تحت بند « القضية الفلسطينية » ، ثلاث رسائل قمت بخصوصها ، كما جرت العادة حتى تلك الوقت ، بل وضعت هذه الرسائل في جدول الأعمال دون أي عنوان أو بند معين .

وقد أعرب مندوب الأردن عن دهشته لهذا الإجراء ، وأيده مندوب الاتحاد السوفياتي وبلغاريا . لكن بعد اندلاع حرب حزيران ، لم يجر أي تصحيح لجدول الأعمال ، حيث الغي بند « القضية الفلسطينية » في مجلس الأمن ، شأنه في الجمعية العامة .

إن أهمية وجود بند « قضية فلسطين » على جدول أعمال الجمعية العامة لا ترتبط بمدى تأثيره في المناقشات وتطورها فقط ، بل وفي القرار الذي يصدر نتيجة هذه المناقشات ويتم التصويت عليه أيضاً . فقد يعتبر بند « تقرير مدير وكالة الأونروا » ، اللاجئين الفلسطينيين أحد أوجه المشكلة ، إلا أنه لا يشير إلى مشكلة فلسطين وشعبها . ثم « أن الفرق شاسع وجوهري بين أن يبحث في القضية كقضية قائمة في ذاتها ، لها أساسها وأوجهها وحلولها المتعلقة بها ، و [ بين ] أن يبحث فيها على هامش بند آخر ولو كان متعلقاً بها . كما أن « البند » بالنسبة إلى أي قضية ، هو بمثابة التعريف والتحديد لها . والتعريف أو البند هو ما كان جامعاً مانعاً ، بحيث يحول دون الالتباس والغموض والتداخل (٥٠) .

قوات الطوارئ : في ٢٢ نيسان ١٩٤٨ ( أي قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ ) ، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٤٨ ، الخاص بإنشاء لجنة هدنة لفلسطين ، مهمتها الاشراف على تنفيذ قرار وقف العمليات العسكرية ، وطلب المجلس من الوسيط الدولي التعمل معها .

وبعد انتهاء حرب ١٩٤٨ ، كانت قد وقعت أربع اتفاقيات هدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . فقد وقعت مصر في ٢٤ شباط ١٩٤٩ ، ولبنان في ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، والأردن في ٣ نيسان ١٩٤٩ ، وسوريا في ٢٠ تموز ١٩٤٩ ، اتفاقيات هدنة مع إسرائيل ، كانت كسباً سياسياً وعسكرياً للدولة اليهودية ؛ فقد تخلى الأردن عن مناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية دون قتال ، واحتفظ الصهيونيون بكل ما تمكنوا في احتلاله من فلسطين كما أقامت الهدنة منطقة حراماً في القدس ، تفصل بين الأردن وإسرائيل ، ومنطقة منزوعة من السلاح في العوجة على الحدود المصرية - الإسرائيلية ، وفي التوافق على الحدود السورية - الإسرائيلية . وقد ادعى الإسرائيليون أن الهدنة لا تتحقق بوجود حالة حرب ، معتقدين أن باستطاعتهم إرغام